

مؤشرات التنافسية والكفاءة للصادرات المصرية من الفاصوليا والبازلاء في السوق العالمي

نبينا نبيلة محمد بسيوني - وحيد محمد البولوني - أمين عبد الرؤف النقلة
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على مدى التنافسية والكفاءة والآثار الاقتصادية على المقتصد المصري من تصدير محصولي الفاصوليا، والبازلاء، واعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على استخدام التحليل الإحصائي الوصفي وبعض المقاييس والتماير الإحصائية التحليلية وذلك من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ومعدلات النمو السنوية للمتغيرات موضع الدراسة فضلاً عن تقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) كذلك تم تقدير المؤشر المركب للتنافسية وحساب لميزة نسبية لظاهرة وحساب لتكثيف النسبي للصلة ونسبة الاختراق لسوق عالمي بالإضافة إلى تقدير نموذج لتوازن الجزئي.

أسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من الحقائق أهمها:

- ١- قدرت لزيادة السنوية لإنتاج محصولي الفاصوليا، والبازلاء بحوالي ٤,٥٧، ١٦,٣١ ألف طن على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- ٢- قدر صافي العائد الفدائي بالأسعار المحلية للفاصوليا بحوالي ١٨٩٨,٢ جنيهاً بنقص يقدر بحوالي ٥٢,١٤% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالي ٢٨٨٧,٩ جنيهاً. أما بالنسبة لصادرات الفاصوليا بالأسعار المحلية للبازلاء فقد قدر بحوالي ١٢٣٦,٤ جنيهاً بنقص يقدر بحوالي ٤٠,٧٤% عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالي ١٧٤٠,١ جنيهاً وذلك خلال فترة الدراسة.
- ٣- قدر مقدار ما يوفره إنتاج اللذان من الصلة للصحة لمحصولي الفاصوليا، والبازلاء بحوالي ٦٦٣,٠٦، ٣٩٩,٥١ دولار على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- ٤- يلاحظ أن التذبذب الواضح لتسبة الاختراق والمؤشر المركب للتنافسية لكل من الفاصوليا والبازلاء خلال فترة الدراسة مما يؤثر تأثيراً سلبياً ليس فقط على الصادرات المصرية من هذه السلع ولكن على الصادرات الزراعية بصفة عامة، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود خطة تصديرية كفاء لتصدير تلك السلع للأسواق العالمية.

٥- تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى بلغ إجمالى العائد الاجتماعى نكل من الفاصوليا، والبازلاء حوالى ٤١، ٣٧ مليون جنيه على الترتيب خلال فترة الدراسة.

٦- واستناداً مما سبق أنه لزيادة الإنتاج المحلى من الفاصوليا والبازلاء توصى الدراسة باتباع الإجراءات التالية:-

(أ) مراعاة للتذبذب فى لعائد الاقتصادى لبعض المحاصيل للتصديرية الهامة مما يستلزم وضع سياسات إنتاجية وتصديرية محفزة لزراعة تلك المحاصيل وذلك كمصدر لتوفير العملة الصعبة.

(ب) الاهتمام بالبحث العلمى فى استنباط أصناف مرتفعة الإنتاجية وموفرة للمياه. كذلك العمل على زيادة ميزانية البحث العلمى والاهتمام بالأبحاث الجادة.

(ج) الاهتمام بالتكنولوجيا من خلال إدخال أساليب الميكنة الزراعية الحديثة.

(د) توفير برامج الإرشاد الزراعى الجادة والمرشدين الجادين مع تدريب المرشدين للتعامل مع المزارعين.

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية الزراعية دوراً هاماً فى التجارة الخارجية المصرية، خاصة بعد التغيرات التى حدثت فى النظام الاقتصادى العالمى منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين وقيل للكتلات الاقتصادية العالمية والتي جعلت التجارة الخارجية تخضع للمنافسة العالمية. وتتسم التجارة الخارجية الزراعية المصرية بالتزايد المستمر فى قيمة الواردات الزراعية بالمقارنة بالصادرات الزراعية. ولقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية نحو ٥,٥ مليار جنيهاً، بينما بلغت قيمة الواردات الزراعية نحو ١٥,٤ مليار جنيهاً وبذلك يكون العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى نحو ٩,٩ مليار جنيهاً ونسبة تمثل نحو ٨٣,٠٪ من العجز الكلى البالغ نحو ١١,٩٨٥ مليار جنيهاً عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتقدر نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بنحو ٣٥,٧٪. وهو ما يوضح عجز هيكل الإنتاج للزراعى المصرى عن توفير الاحتياجات الزراعية المصرية ولتغطية جزء من العجز يلزم معظمه العائد التصديرى من أهم الصادرات الزراعية ولاسيما الحاصلات البستانية، من جهة أخرى يلاحظ ارتفاع الأسعار بالأسواق المحلية مما دفع الكثير من المصدرين إلى تسويق الإنتاج محلياً بدلاً من تصديره وتجنب المخاطرة والإجراءات مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد القومى بصفة عامة.

وتعتبر محاصيل الخضر من المحاصيل الإستراتيجية الهامة بجمهورية مصر العربية حيث بلغ قيمة إنتاجها نحو ١١٥٣ مليون جنيه تمثل حوالى ١٦,٠٣٪ من قيمة

الإنتاج النباتى البالغ حوالى ٧١٩١١ مليون جنيهاً، ونحو ٩,١% من قيمة الإنتاج الزراعى البالغ نحو ١٢٦٩٧١ مليون جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتعتبر محاصيل الخضر من المحاصيل التصديرية الهامة التى تساهم فى خفض العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى حيث تمثل قيمة صادرات الخضر نحو ٧٠%، ١٥% من قيمة الصادرات البستانية والزراعية على الترتيب بالإضافة إلى مساهمتها فى التصنيع الزراعى واستيعابها للعمالة البشرية الكثيفة وقصر دورة إنتاجها وارتفاع عائدها وإمكانية زراعة العديد من الحاصلات البستانية فى أكثر من عروة خلال الموسم الزراعى.

المشكلة البحثية:

اتجهت السياسة للزراعية فى السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض للتغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى فى ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية. ويتوقف تحقيق ذلك على مدى تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية سواء للإنتاج أو مستلزماته. ويمكن تقسيم تشوهات الأسواق إلى نوعين من التشوهات. هما التشوهات الداخلية والتشوهات الخارجية فالتشوهات الداخلية ترجع إلى بنية السوق أو نظامه أما التشوهات الخارجية فهى متعلقة بأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية المطبقة فى الدولة. وإذا سادت فى السوق تلك التشوهات سواء الداخلية أو الخارجية فإنها تؤدي إلى انحراف الأسعار الفعلية عن الأسعار الاقتصادية خاصة وأن بعض السلع الإستراتيجية تواجه العديد من المشاكل للتصديرية لتعدد المنافسة فى الأسواق العالمية.

الأهداف البحثية:

- استهدفت الدراسة دراسة اقتصاديات محصولى الفاصوليا، والبازلاء وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:
- (١)- الوضع الراهن لمحصولى الفاصوليا، والبازلاء.
 - (٢)- للتقييم المالى لبنود للتكاليف المتاجر فيها والغير متاجر فيها من خلال دراسة الإيرادات، صافى العائد، القيمة لمضافة وكذلك للتقييم الاقتصادى لمحصولى الفاصوليا، والبازلاء خلال للفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦).
 - (٣)- تحليل سياسات إنتاج محصولى الفاصوليا، والبازلاء خلال فترة الدراسة من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسات.
 - (٤)- المؤشر المركب لمحصولى الفاصوليا، والبازلاء خلال للفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦).
 - (٥)- تقدير نموذج التنافسية الجزئى لمحصولى الفاصوليا، والبازلاء خلال فترة للدراسة.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والبنك الأهلي ومنظمة الأغذية والزراعة بالإضافة إلى البيانات الثانوية غير المنشورة التي أمكن الحصول عليها من شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت) بالإضافة إلى الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث على عدة أساليب بحثية لتحقيق الأهداف المنشودة منه تتمثل في التحليل الاقتصادي الوصفي لشرح ووصف المتغيرات البحثية بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الاقتصادي لقياسي. بالإضافة إلى تقدير بعض معاملات مصفوفة تحليل السياسات التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الحماية التي يتمتع بها منتجي المحصولين، ومدى تحمل الدولة لأعباء دعم المحصولين سواء كان هذا الدعم موجه للمنتج النهائي أو لمستلزمات الإنتاج ومن ثم إظهار التشوهات لحدثة في كل من أسواق المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج. تم تقدير المؤشر المركب للتنافسية وحساب لميزة نسبية لظاهرة وحساب التكاليف النسبية للعملة ونسبة الاختراق للسوق العالمي للمحصولين. وكذلك تقدير نموذج للتوازن الجزئي لمحصولي الفاصوليا، والبازلاء خلال فترة الدراسة.

بعض المفاهيم النظرية الاقتصادية والأساليب التحليلية:

اعتمدت الدراسة على بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية المستخدمة في الدراسة بالإضافة لبعض الأساليب التحليلية التي تم استخدامها للحصول على بعض النتائج والاستدلالات الاقتصادية والإحصائية.

أولاً- **المفاهيم المرتبطة بالنظام السعري:** يعرف النظام السعري في الاقتصاد الحر بأنه أداة لتنظيم الاقتصاد ومن أبرز المفاهيم المرتبطة بالنظام السعري ما يلي :

(١)- **أسعار المساواة Parity Prices:** تلك الأسعار التي تطغى للزراع أو المنتجون نفس القوة لشرائية لمنتجاتهم في فترة معينة تعتبر فترة أساس. وبمعنى آخر فإن سعر المساواة هو ذلك السعر الذي يطغى للسعة أو لمجموعة معينة من السلع والخدمات نفس القوة لشرائية التي كانت تتمتع بها في فترة الأساس، أي أن أسعار المساواة ما هي إلا أرقام قياسية يمكن تحديدها أو تقديرها باستخدام العديد من الطرق.

(٢)- **الدعم المباشر Direct Subsidy:** يمثل للمبالغ التي يتم تخصيصها سنوياً في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة تدبير تلك السلع والخدمات سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد.

(٣)- الدعم غير المباشر Indirect Subsidy: ويمثل الفرق بين التكلفة الاقتصادية لبعض السلع أو السعر الذي تحدده الدولة لهذه السلع والتكلفة الاقتصادية الحقيقية لتلك السلع.

(٤)- سعر الصرف Exchange Rate: يقصد به عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة دولة أخرى. إلا أن أسعار الصرف الرسمية في معظم الدول النامية لا تعكس تكلفة الفرصة البديلة للعملة الأجنبية لذلك يكون من الضروري تقدير سعر الحدود Boarder Price وذلك بالفرق بين أسعار الصرف الحر والسعر الرسمي مضافاً إليها تكاليف النقل والهوامش التسويقية الأخرى.

(٥)- الاختلال السعري Price Distortion: يعرف على أنه انحراف الأسعار المحلية عن هيكل الأسعار العالمية. ومن خلال الاختلال السعري يمكن النظر إلى اختلال نظم الأسواق من زاوية عجز السوق عن أداء وظائفه المختلفة والذي يؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد خاصة التي تنتم بالنسبة.

(٦)- السعر الجبري (السعر الرسمي) Compulsory Price: يقصد به ذلك السعر الذي تحدده الحكومة والذي يحصل عليه المزارع نظير تسليمه حصة معينة من المحصول وقد يكون هذا السعر أقل أو أعلى من سعر التوازن.

(٧)- سعر التصدير وسعر الاستيراد Export, Import Price: يتم تقويم الصادرات بالسعر (F.O.B) Free on board وهو سعر السلعة عند ميناء التصدير عند شحنها. أما الواردات فيتم تقويمها بالسعر (C.I.F) Cost, Insurance Freight وهو سعر السلعة عند ميناء الوصول مضافاً إليها تكاليف النقل والتأمين والرسوم الجمركية.

(٨)- الأسعار الظلية Shadow Prices: ويقصد بها الأسعار التي تتحدد في ظل توافر شروط المنافسة الكاملة دون تدخل من الدولة وهي الأسعار التي ترشد إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد النادرة، وبالتالي تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج أي أنها تعبر عن قيمة الناتج الحدى للموارد الإنتاجية المستخدمة عند أخذ كافة الاستعمالات البديلة لهذه الموارد في الاعتبار. مما يمكن من معرفة قيم الموارد المتاحة عند أكفا تخصيص لها.

نموذج مصفوفة تحليل السياسات:

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات الهامة في تحليل السياسات الزراعية خاصة السعريّة. وتقيس مصفوفة تحليل السياسات التشوهات السعريّة الحادثة في اقتصاديات سلعة ما. وقد استخدمت الدراسة مصفوفة تحليل السياسات على مستوى السلعة لدراسة ميزتها النسبية بالمقارنة بسلعة زراعية أخرى تنتج مجلياً بهدف التعرف على السياسات المستخدمة ومدى قدرتها على معالجة مشكلات القطاع الزراعي. وعادة ما يتم

مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة الإسكندرية - ج.م.ع. عدد (٣) (مجلة (٧) (٢٠٠٨)

التقييم الاقتصادي باستخدام أسعار الحدود وتحسب أسعار الحدود لكل من الواردات والصادرات على النحو التالي:

(أ) سعر الحدود للمحاصيل الاستيرادية = السعر العالمي فوب بالعملة الأجنبية للدول المصدرة + تكاليف الشحن والتأمين والتداول بالعملة الأجنبية

(ب) سعر الحدود للمحاصيل التصديرية = السعر العالمي سيف بالعملة الأجنبية للدول المستوردة - تكاليف النقل والتداول والشحن بالعملة الأجنبية.

المخطط العام لمصفوفة تحليل السياسات: يمكن من خلال المخطط حساب المؤشرات الخاصة بالسلعة أو المحصول لكل مرحلة من مراحل التحليل.

البيان	إجمالي العائد	تكاليف الموارد المحلية			مستلزمات الإنتاج	صافي العائد	القيمة المضافة
		إجمالي	الأرض	العمل			
أسعار السوق المحلي	A	E	D	C	B	F	G
أسعار الحدود	H	L	K	J	I	M	N
التحويلات	O	S	R	Q	P	T	U

حيث أن : A = إجمالي العائد بأسعار السوق المحلي. H = إجمالي العائد بأسعار الحدود.

B = قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار السوق المحلي. I = قيمة مستلزمات الإنتاج بأسعار الحدود.

C = قيمة العمل بالأسعار المحلية. J = قيمة العمل المعدلة بمعامل التحويل.

D = إيجار الأرض بالأسعار المحلية. K = إيجار الأرض بأسعار الحدود.

E = إجمالي قيمة العمل والإيجار بالأسعار المحلية. L = إجمالي قيمة العمل والإيجار بأسعار الحدود.

F = صافي العائد بأسعار السوق المحلي حيث $F = (A - (B + E))$

M = صافي العائد بأسعار الحدود حيث $M = (H - (I + L))$

N = القيمة المضافة بأسعار الحدود حيث $N = (H - I)$

P = أثر السياسة الزراعية على أسعار مستلزمات الإنتاج حيث $P = (B - I)$

S = أثر السياسة الزراعية على إجمالي قيمة الموارد المحلية حيث $S = (E - L)$

T = أثر السياسة الزراعية على إجمالي صافي العائد حيث $T = (F - M)$

U = أثر السياسة الزراعية على القيمة المضافة حيث $U = (G - N)$ من خلال المؤشرات في مخطط مصفوفة تحليل السياسات يمكن اشتقاق المعاملات الآتية:

مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة الإسكندرية - ج. م. ع. عدد (٣) (مجلد (٧) (٢٠٠٨)

١- معامل الحماية الإسمي (NPC): ويحسب معامل الحماية الإسمي

$$NPCO = \frac{A}{H} \text{ للنواتج}$$

$$NPCI = \frac{B}{I} \text{ ويحسب معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج}$$

٢- معدل الحماية الإسمي (NPR):

$$NPRO = (NPCO - 1) * 100 \text{ ويحسب معدل الحماية الإسمي للنواتج}$$

$$NPRI = (NPCI - 1) * 100 \text{ ويحسب معدل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج}$$

٣- معامل الحماية الفعال (EPC): ويحسب هذا المعامل كالتالي

$$\frac{A-B}{H-I} = \frac{G}{N}$$

$$EPC =$$

٤- معدل الحماية الفعال (EPR): ويحسب كالتالي

$$EPR = (EPC - 1) * 100$$

٥- معامل الميزة النسبية أو تكلفة الموارد المحلية (DRC):

$$DRC = \frac{C+D}{A-I} = \frac{E}{G} \text{ ويتم حسابه في ظل التدخل الحكومي على النحو التالي:}$$

$$DRC = \frac{J+K}{H-I} = \frac{L}{N} \text{ ويتم حسابه في ظل التحرر الاقتصادي على النحو التالي:}$$

٦- معدل الدعم الحكومي للمنتجين (SRP): ويتم حسابه على النحو التالي:

$$SRP = \frac{B}{H}$$

٧- مقياس تكلفة سياسة الدعم (PPC): ويحسب على النحو التالي:

$$PPC = \frac{D+C}{A-B} = \frac{E}{G}$$

ثانياً- المفاهيم الاقتصادية لمؤشرات مصفوفة تحليل السياسات:

(أ) معامل الحماية الأسمى للمنتجات (N.P.C.O) Nominal Protection

Coefficient of Tradable Output وهو = السعر المزرعى ÷ سعر الحدود، ويقاس هذا المعيار مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وذلك للتعرف على أثر تدخل الحكومة في السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلي سواء بدعم المنتج أو فرض الضرائب الغير مباشرة عليه. فإذا زابت قيمة معامل الحماية الأسمى عن الواحد الصحيح فإن ذلك يعنى أن المنتج يتلقى دعماً، بينما في حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يعنى أن المنتج يتحمل ضرائب ضمانية، أما في حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على وجود سياسة هيادية وعادلة.

(ب): معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج (N.P.C.I) Nominal Protection Coefficient of Tradable Input وهو = قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر السوق (المالى) ÷ قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر الظل (الاقتصادى)

(ج): معامل الحماية الفعال (E.P.C) Effective Protection Coefficient وهو = القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق (المالى) ÷ القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (الاقتصادى)، ويبين هذا المعامل التشوهات السعرية فى كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات الإنتاج على حد سواء. أى يقيس صافى أثر السياسة الاقتصادية المحلية على كل من أسواق الإنتاج ومستلزمات إنتاجه، كما يأخذ فى الاعتبار ظاهرة توازن الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والدعم على مستلزمات الإنتاج. وفى حالة زيادة معامل الحماية الفعال عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تمتع المنتج الزراعى بحماية موجبة وذلك بفرض الضرائب على المستهلك، بما يجذب الموارد الإنتاجية نحو إنتاج ذلك المنتج، بينما فى حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على معاناة المنتج الزراعى من حماية سالبة وذلك بفرض للضرائب على المنتج، بما يشير إلى هروب الموارد الإنتاجية الزراعية بعيداً عن إنتاج ذلك المنتج، أما فى حالة تساوى قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فيدل ذلك على وجود سياسة حيادية، بمعنى تساوى القيمة المضافة بالأسعار المحلية مع نظيرتها بسعر الحدود، أى أن الدولة لا تفرض ضرائب على المنتج ولا تدعم المستهلك.

(د): معامل تكلفة الموارد المحلية (D.R.C) Domestic Resource Cost وهو = قيمة الموارد المحلية بسعر الظل (الاقتصادى) ÷ القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل (الاقتصادى) وقياس هذا المعامل للكفاءة الاقتصادية للكلية لنشاط الإنتاج وذلك بمقارنة التكلفة الاقتصادية لاستخدام الموارد المحلية بصادفى للتدفق الأجنبى المتولد بهذا النشاط، أى أنه يبين الميزة النسبية للسلمة على مستوى الاقتصاد القومى من حيث إمكانية إنتاجها محلياً أو الاعتماد على استيرادها من الخارج، ومن ثم فهو يقارن بين تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج المحلى والقيمة المضافة بسعر الحدود.

وفى حالة زيادة معامل تكلفة الموارد المحلية عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على تحمل الدولة تكاليف إنتاج هذا المحصول حيث تفوق تكاليف الإنتاج المحلية عن القيمة المضافة بسعر الحدود، وفى هذه الحالة يكون من الأفضل الاعتماد على استيراد المحصول لعدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجه، بينما فى حالة انخفاض قيمة المعامل عن الواحد الصحيح فيدل ذلك على توفير الدولة علة أجنبية نتيجة إنتاج المحصول محلياً لتمتعها بميزة نسبية فى إنتاجه ويكون من الأفضل زيادة الإنتاج المحلى من المحصول وخاصة إذا كان محصولاً تصديرياً، أما فى حالة

تساوي قيمة هذا المعامل مع الواحد الصحيح فيشير إلى وضع التوازن، أي أن الدولة لا تحقق أرباحاً أو خسارة من إنتاج هذا المحصول محلياً.

ثالثاً- المؤشرات التنافسية:

تم دراسة المؤشر المركب للتنافسية والذي يعرف بـ (CIC) Composite Indicator of Competitiveness ودراسة الميزة التنافسية الظاهرية (RC) Revealed Competitive و لحساب المؤشر المركب للتنافسية تم حساب كل من الميزة النسبية الظاهرية وحساب التكثيف النسبي للعمالة ثم دراسة نسبة الاختراق وذلك من خلال المعادلات التالية:

(أ) الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage

$$RCA_E = (X_v/X_{tv}) / (X_{vw}/X_{tvw})$$

X_v = قيمة الصادرات المصرية من السلعة إلى العالم بالآلاف دولار

X_{tv} = إجمالي قيمة الصادرات المصرية الزراعية إلى العالم بالآلاف دولار

X_{vw} = قيمة صادرات العالم من السلعة إلى مصر بالآلاف دولار

X_{tvw} = إجمالي قيمة صادرات العالم الزراعية إلى مصر بالآلاف دولار

$$R_E = (RAC_E - RAC_{min}) / (RAC_{min} - RAC_{max})$$

RAC_E = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة المصرية إلى العالم في العام E

RAC_{min} = أدنى ميزة نسبية ظاهرية خلال فترة الدراسة

RAC_{max} = أعلى ميزة نسبية ظاهرية خلال فترة الدراسة

وإذا كانت الميزة النسبية الظاهرية أكبر من الواحد تبين وجود ميزة نسبية ظاهرية بينما إذا كانت أقل من الواحد تبين عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للسلعة في ذلك السوق.

(ب) نسبة اختراق السوق Market Penetration Ratio

$$MPR_E = M_w / (Q_w + (M_w - X_w))$$

M_w = واردات العالم من مصر من السلعة بالطن

Q_w = إنتاج العالم من السلعة بالطن

X_w = كمية صادرات العالم من السلعة إلى مصر بالطن

$$R_{E1} = (MPR_E - MPR_{min}) / (MPR_{min} - MPR_{max})$$

MPR_E = نسبة الاختراق للسلعة المصرية إلى العالم في العام E

MPR_{min} = أدنى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة

MPR_{max} = أعلى نسبة اختراق خلال فترة الدراسة

وهذه النسبة يتم حسابها للأسواق المختارة لحساب نسبة اختراق سلعة ما وكلما ازدادت تلك النسبة دل على زيادة نسبة الاختراق لتتجه السلعة في ذلك السوق.

(ج) التكتيف النسبي للعمالة Relative Intensity of Labor

$$RIL_E = (WLE) / (AVE)$$

WLE = أجور العمالة فى إنتاج السلعة

AVE = القيمة المضافة للسلعة المصرية المنتجة

$$RE_2 = (RIL_E - RIL_{min}) / (RIL_{max} - RIL_{min})$$

RIL_E = التكتيف النسبى للعمالة المنتجة للسلعة فى العام E

RIL_{min} = أدنى تكتيف نسبى للعمالة المنتجة للسلعة خلال فترة الدراسة

RIL_{max} = أعلى تكتيف نسبى للعمالة المنتجة للسلعة خلال فترة الدراسة

وهى تعكس للنصيب النسبى لتكتيف العمالة فى إنتاج السلعة مع فرض أن التكاليف الأخرى غير العمالة هى تكاليف رأسمالية ثابتة. ويتبين أنها كلما كبرت تلك النسبة كان دليلاً على الاستخدام المكثف للعمالة.

(د) المؤشر المركب للتنافسية Composite Indicator of Competitiveness

ويتم استخدام المعادلات السابقة فى استخلاص المؤشر المركب للتنافسية حيث أنه عبارة عن المتوسط البسيط للمؤشرات الثلاث الأخيرة.

$$CIC_E = (RE_1 + RE_2 + RE_3)$$

RE_1 = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة فى السوق العالمى خلال العام E

RE_2 = التكتيف النسبى للعمالة للسلعة خلال العام E

RE_3 = نسبة الاختراق للسوق العالمى فى العام E

كلما اقتربت تلك النسبة من الواحد الصحيح كان ذلك على زيادة نسبة التنافسية للسلعة المصرية فى السوق العالمى.

(هـ) الميزة التنافسية الظاهرية Revealed Competitive Advantage

$$RCE = RCA_E - (((M_E / M_W) / (M_T / M_{WT})) * 100)$$

RCA_E = الميزة النسبية الظاهرية للسلعة المصرية فى السوق العالمى

M_E = قيمة الواردات للزراعية من السلعة من العالم بالآلاف دولار

M_W = قيمة الواردات للزراعية للعالم من السلعة المصرية بالآلاف دولار

M_T = إجمالى قيمة الواردات للزراعية المصرية من العالم بالآلاف دولار

M_{WT} = إجمالى قيمة الواردات للزراعية لدول العالم من مصر بالآلاف دولار

إذا ما كانت الميزة التنافسية الظاهرية موجبة دل ذلك على وجود قدرة تنافسية للسلعة فى السوق العالمى، بينما إذا كانت سالبة دل ذلك على عدم وجود ميزة لتلك السلعة فى السوق العالمى.

رابعاً- بعض المفاهيم البحثية لنموذج التوازن الجزئي:

(أ) نموذج التوازن الجزئي: تم استخدام نموذج التوازن الجزئي الذي يهتم بقياس أثر السياسات السعرية الزراعية على للتغير في عوائد الحكومة والتغير في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي والتغير في فائض المنتج والمستهلك، وكذلك قياس مؤشرات الكفاءة الاقتصادية المتمثلة في صافي التأثير على مستوى المنتج والمستهلك وعلى المجتمع ككل وذلك لمحصولي الفاصوليا الخضراء، والبازلاء للخضراء خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦). وتمثل صيغة نموذج التوازن الجزئي في المعادلات التالية: صافي الخسارة على مستوى المنتج، صافي الخسارة على مستوى المستهلك، التغير في فائض المنتج، التغير في فائض المستهلك والتغير في عائد للحكومة، التغير في حصيلة النقد الأجنبي، صافي الأثر على مستوى المجتمع

(ب) التحليل الكمي للرفاهية والكفاءة وعوائد الحكومة: يعد نموذج التوازن الجزئي من أهم النماذج التي تستخدم في التحليلات للكمية على المستوى القومي حيث يهدف إلى إظهار السلع التي تعتمد عليها الدولة في التجارة الخارجية وإستكشاف أثر للتغيرات الهيكلية على حسابات للعوائد الحكومية والتعرفة الجمركية والآثار التوزيعية للمنتجين والمستهلكين على المستوى القومي وكذلك التعرف على فائض المنتجين وفائض المستهلكين، وبذلك يمكن إختبار فرضية نجاح سياسة زيادة الدعم للضمنى للإنتاج في تحقيق أهدافها أم لا. يمكن حساب الآثار الكمية باستخدام معادلات نموذج التوازن الجزئي ويقوم هذا النموذج أساساً على تقدير معامل الحماية الإسمى ويتكون من عدد من المعادلات الآتية:

$$-١ \text{ التغير في عوائد الحكومة: } \Delta GR = \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC} \right\} (V - W)$$

$$-٢ \text{ التغير في حصيلة النقد الأجنبي: } \Delta FE = \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC^2} \right\} (esV - ndW)$$

$$-٣ \text{ صافي الخسارة على مستوى المنتج: } NEL_p = 0.5es \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC} \right\}^2 V$$

$$-٤ \text{ صافي الخسارة على مستوى المستهلك:}$$

$$NEL_c = 0.5nd \left\{ \frac{1 - NPC}{NPC} \right\}^2 W$$

$$-٥ \text{ التغير في فائض المنتج: } WGP = - \left\{ \left\langle \frac{1 - NPC}{NPC} V \right\rangle \right\} + NEL_p$$

$$-٦ \text{ التغير في فائض المستهلك: } WGC = \left\{ \left\langle \frac{1 - NPC}{NPC} W \right\rangle \right\} - NEL_c$$

٧- صافي الخسارة المجتمعية : $(NEL_p + NEL_c)$ - Net Effect = -

حيث : V = قيمة الإنتاج عند السعر المحلي، W = قيمة الاستهلاك عند السعر المحلي NPC = معامل الحماية الإسمي، es = مرونة العرض السعرية، nd = مرونة الطلب السعرية.

أولاً : الوضع الراهن والأهمية النسبية لمحصولي الفاصوليا والباذلاء بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦):

المؤشرات الاقتصادية لمحصول الفاصوليا: يتضح من استعراض تطور البيانات الواردة بجدول رقم (١) بالملحق والذي يبين تطور كل من المساحة والإنتاجية والإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والصادرات وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة ما يلي:

تبين أن المساحة المزروعة بمحصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١١,٥٢ ألف فدان عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٤٧,٨٢ ألف فدان عام ٢٠٠٣ بمتوسط بلغ حوالي ٣١,٦٢ ألف فدان بإنحراف معياري بلغ حوالي ١٢,٨٥ ألف فدان عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية للمساحة المزروعة بمحصول الفاصوليا بحوالي ٣,٥٦ ألف فدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ١١,٢٥٪.

واتضح أن الإنتاجية لمحصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٩٥ طن للفدان عام ١٩٩٥ وحد أقصى بلغ حوالي ١,٢٣ طن للفدان عام ٢٠٠٠ بمتوسط بلغ حوالي ١,١٢ طن للفدان بإنحراف معياري بلغ حوالي ٠,٠٨ طن للفدان عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لمحصول الفاصوليا الجافة بحوالى ٠,٠٢ طن للفدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ١,٤٣٪.

وتبين أن الإنتاج القومى لمحصول الفاصوليا تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١١,٦٢ ألف طن عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٥٤,٧٥ ألف طن عام ٢٠٠٣ بمتوسط بلغ حوالي ٣٦ ألف طن بإنحراف معياري بلغ حوالي ١٥,٧٥ ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لمحصول الفاصوليا الجافة بحوالى ٤,٥٧ ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ١٢,٦٨٪.

وتوضح أن الاستهلاك القومى لمحصول الفاصوليا تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٥,٥٦ ألف طن عام ١٩٩٥ وحد أقصى بلغ حوالي ٤٠,٩٩ ألف طن عام ٢٠٠٣ بمتوسط بلغ حوالي ٢٤,٥٢ ألف طن بإنحراف معياري بلغ حوالي ٩,٦٨ ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لاستهلاك محصول الفاصوليا الجافة بحوالى ٢,٦٥ ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ١٠,٧٩٪.

وتبين أن للتكاليف الإنتاجية للفدان للفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١١٤٥ جنيهاً عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ١٩٥٤ جنيهاً عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ حوالي ١٤١٤,٩ جنيهاً بإنحراف معياري بلغ حوالي ٥٦,٨٦ جنيهاً عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لتكاليف إنتاج محصول الفاصوليا بحوالي ٥٥,١٨ جنيهاً للفدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٣,٩٪.

واتضح أن الصادرات القومية لمحصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١,٢١ ألف طن عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٤,١٣ ألف طن عام ٢٠٠٢ بمتوسط بلغ حوالي ١١,٥١ ألف طن سنوياً بإنحراف معياري بلغ حوالي ٨,٦١ ألف طن عن المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية للصادرات من محصول الفاصوليا بحوالي ٢,٢ ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ١٩,١١٪. بقيمة صادرات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٠,٠٠٣ مليار جنيه عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٠,٠٧٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ بمتوسط بلغ حوالي ٠,٠٣ مليار جنيه بإنحراف معياري بلغ حوالي ٠,٠٢ مليار جنيه عن المتوسط.

وتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتى من محصول الفاصوليا تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١٠٤,٠٣٪ عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٢١١,٥٢٪ عام ١٩٩٥ بمتوسط بلغ حوالي ١٤٨,٧٤٪ سنوياً بإنحراف معياري بلغ حوالي ٣٣,١٢٪ عن المتوسط.

٢- المؤشرات الاقتصادية لمحصول البازلاء: يتضح من استعراض تطور البيانات الواردة بجدول رقم (٢) بالملحق والذي يبين تطور كل من المساحة والإنتاجية والإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء لذتى والصادرات بقيمة الصادرات خلال فترة للدراسة ما يلى:

تبين أن للمساحة المزروعة محصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٢,٣٨ ألف فدان عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٨٣,٦٢ ألف فدان عام ٢٠٠٠ بمتوسط بلغ حوالي ٥٤,٤٩ ألف فدان بإنحراف معياري بلغ حوالي ١٦,٦٤ ألف فدان عن المتوسط، وقدرت لزيادة السنوية للمساحة المزروعة محصول البازلاء للخضراء بحوالي ٣,٨٧ ألف فدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٧,١١٪.

واتضح أن الإنتاجية لمحصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣,٠٢ طن للفدان عام ١٩٩٨ وحد أقصى بلغ حوالي ٤,٦٩ طن للفدان عام ١٩٩٤ بمتوسط بلغ حوالي ٤,٢ طن للفدان بإنحراف معياري بلغ حوالي ٠,٤٩ طن للفدان عن المتوسط.

وتبين أن الإنتاج القومى لمحصول البازلاء تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٥,٠٣ ألف طن عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٤٠,١ ألف طن عام ٢٠٠٠ بمتوسط بلغ حوالي ٢٢٢ ألف طن بإنحراف معياري بلغ حوالي ٧٢ ألف طن عن

المتوسط، وقدرت الزيادة السنوية لمحصول البازلاء بحوالى ١٦,٣١ ألف طن أى بمعدل نمو سنوى إحصائياً بلغ نحو ٧,٣٥٪.

ولتضح أن الإستهلاك للقوى لمحصول البازلاء تراوح بين حد أدنى بلغ حوالى ١٠٤,١٥ ألف طن عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالى ٢٩٢,٩٢ ألف طن عام ٢٠٠٤ بمتوسط بلغ حوالى ٢٢١ ألف طن بإنحراف معيارى بلغ حوالى ٧٢ ألف طن عن المتوسط، وقدرت للزيادة السنوية لإستهلاك محصول البازلاء بحوالى ١٦,٢٩ ألف طن أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٧,٣٦٪.

وتبين أن التكاليف الإنتاجية للقدان المزروع بمحصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ١٠٤٣ جنيهاً عام ١٩٩٤ وحد أقصى بلغ حوالى ٢٣٥٦ جنيهاً عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ حوالى ١٦٤٠ جنيهاً بإنحراف معيارى بلغ حوالى ٩٥,٩٧ جنيهاً عن المتوسط، وقدرت للزيادة السنوية لتكاليف إنتاج محصول البازلاء بحوالى ١٠٠,٠٤ جنيهاً للقدان أى بمعدل نمو سنوى معنوى إحصائياً بلغ نحو ٦,١٪.

تضح أن الصادرات القومية لمحصول البازلاء تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ٠,٠٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالى ١,٥ ألف طن عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ حوالى ٠,٦٥ ألف طن سنوياً بإنحراف معيارى بلغ حوالى ٠,٤٧ ألف طن عن المتوسط. بقيمة صادرات تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالى ٠,٠٠١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالى ٠,٠٥٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ بمتوسط بلغ حوالى ٠,٠١٨ مليار جنيه بإنحراف معيارى بلغ حوالى ٠,٠١٧ مليار جنيه عن المتوسط. تبين أن نسبة الإنكفاء الذاتى من محصول البازلاء كانت فى حالة ثبات حول ١٠٠٪ تقريباً.

ثانياً : تقدير مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix:

تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات لتقدير معاملات الحماية الاسمية والفعالة والتعرف على مدى انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية لتحديد توجهات السياسة السعرية التى تنتهجها الدولة، وكذلك تقدير معامل تكلفة الموارد المحلية لتحديد الميزة النسبية لمحصولى الدراسة.

١- تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفاصوليا: تشير نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفاصوليا والموضحة بالجدول رقم (١) إلى أن الإيرادات المالية تقدر بحوالى ٢٩٢٥,٦٢ جنيهاً للقدان بنقص يقدر بحوالى ٣٠,٧٧٪ عن نظيرتها الاقتصادية. وتقدر التكاليف الكلية المالية لمحصول الفاصوليا بحوالى ٤١٤,٩١ جنيهاً للقدان بزيادة تقدر بنحو ٤,٤٣٪ عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالى ١٣٥٤,٨٨ جنيهاً للقدان، حيث تمثل التكاليف المالية لمستلزمات الإنتاج المتمثلة فى الأسمدة والمبيدات والتقاوى والأخرى المالية لتكلفة الموارد المحلية الطبيعية والأرضية والمائية

حوالى ٢٧,٣٩٪، ٧٢,٦١٪ من إجمالي التكاليف المالية، في حين تمثل التكاليف الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والأخرى الاقتصادية لتكلفة الموارد المحلية نحو ٣٠,٧٨٪، ٦٩,٢٢٪ على الترتيب من إجمالي التكاليف الاقتصادية. أما بالنسبة لصافي العائد للفدان بالأسعار المحلية فيقدر بحوالى ١٨٩٨,٢ جنيهاً بنقص يقدر بحوالى ٥٢,١٤٪ عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالى ٢٨٨٧,٩ جنيهاً.

جدول رقم (١): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول الفاصوليا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦).

البيان	إجمالي العائد	تكلفة مستلزمات الإنتاج	تكلفة لموارد المحلية			القيمة المضافة
			المعمل	الأرض	مصرفات صومية	
التقييم المالى	٢٩٢٥,٦	٣٨٧,٥٥	٥١٧,٣٥	٤٣٤,٧	٧٥,٣٢	١٠٢٧,٤
التقييم الاقتصادى	٣٨٢٥,٨	٤١٧,٠٥	٤٢٧,٧٨	٤٣٤,٧	٧٥,٣٢	٩٣٧,٨٤
أثر السياسة	٩٠٠,١-	٢٩,٤٩-	٨٩,٥٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٨٩,٥٦

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاقتصاد للزراعى، أعداد متفرقة.

٢- تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البازلاء: تشير نتائج تقدير مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البازلاء والموضحة بالجدول رقم (٢) إلى أن الإيرادات المالية تقدر بحوالى ٢٤٥٨,١٦ جنيهاً للفدان بنقص يقدر بحوالى ١٥,٠٧٪ عن نظيرتها الاقتصادية. وتقدر التكاليف الكلية المالية لمحصول البازلاء بحوالى ١٦٤٠ جنيهاً للفدان بزيادة تقدر بحوالى ٦,٢٪ عن نظيرتها الاقتصادية البالغة نحو ١٥٤٤,٢٨ جنيهاً للفدان، حيث تمثل التكاليف المالية لمستلزمات الإنتاج المتمثلة فى الأسمدة والمبيدات والتقاوى والأخرى المالية لتكلفة الموارد المحلية الطبيعية والأرضية والمائية حوالى ٢٥,٥٪، ٧٤,٥٪ من إجمالي التكاليف المالية، فى حين تمثل التكاليف الاقتصادية لمستلزمات الإنتاج والأخرى الاقتصادية لتكلفة الموارد المحلية نحو ٢٩,٤٨٪، ٧٠,٥٢٪ على الترتيب من إجمالي التكاليف الاقتصادية. أما بالنسبة لصافي العائد للفدان بالأسعار المحلية فيقدر بحوالى ١٢٣٦,٤ جنيهاً بنقص يقدر بحوالى ٤٠,٧٤٪ عن نظيرتها الاقتصادية البالغة حوالى ١٧٤٠,١ جنيهاً.

ثالثاً: مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات:

تم اشتقاق معاملات الحماية والميزة النسبية من مصفوفة تحليل السياسات، وتشمل تلك المعاملات معامل الحماية الاسمية، معامل الحماية الاسمية لمستلزمات الإنتاج، معامل

الحماية الفعال ومعامل الميزة النسبية (معامل تكلفة الموارد المحلية) وقد تم تقدير تلك المعاملات لمحصولين موضع الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٣).
جدول رقم (٢): مصفوفة تحليل السياسات لمحصول البازلاء خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٦).

البيان	إجمالي العائد	تكلفة مستلزمات الإنتاج	تكلفة الموارد المحلية			إجمالي العائد	القيمة المضافة	
			العمل	الأرض	مصرفات صومية			
التقييم المالي	٢٤٥٨,٢	٤١٨,٢٣	٦٦١,٩٤	٤٦٣,٢	٩٦,٦٨	١٢٢١,٧٧	١٢٣٦,٤	٢٠٣٩,٩
التقييم الاقتصادي	٢٨٢٩	٤٥٥,٣٢	٥٢٩,١٣	٤٦٣,٢	٩٦,٦٨	١٠٨٨,٩٦	١٧٤٠,١	٢٣٧٣,٧
أثر السياسة	٣٧٠,٩-	٣٧٠,٩-	١٣٢,٨١	٠,٠٠	٠,٠٠	١٣٢,٨١	٥٠٣,٧-	٣٣٣,٨-

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

(١): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول الفاصوليا:

١- معامل الحماية الإسمي لإنتاج الفاصوليا: يتبين أن معامل الحماية الإسمي للنتائج من محصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالي ٠,٧٦٥. وهذا يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة لمحصول الفاصوليا وذلك لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح مما يعنى انخفاض أسعار الفاصوليا المحلية عن مثيلتها العالمية، وقد يعنى ذلك أيضاً حصول مزارعي الفاصوليا على ما يعادل نحو ٧٦,٥٪ من قيمة ناتجهم بالسعر العالمي مما يعنى أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية (معدل الحماية الإسمي للناتج) تقدر بنحو ٢٣,٥٣٪ من قيمة ناتجه وتمثل هذه النسبة أيضاً الدعم الذي يحصل عليه المستهلكين لهذا المحصول.

٢- معامل الحماية الإسمي لمستلزمات إنتاج الفاصوليا: يتضح أن قيمة معامل الحماية الإسمي لمستلزمات الإنتاج (موارد الإنتاج للتجارية) لمحصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة أقل من للوحد الصحيح الأمر للذي يعكس أن أسعار مستلزمات الإنتاج المستخدمة تقل قيمتها عن قيمتها العالمية. قد بلغت قيمة معامل الحماية الإسمي للمستلزمات الإنتاجية حوالي ٠,٩٢٩ أي أن المزارع يدفع نحو ٩٢,٩٪ من قيمتها العالمية مما يعنى حصوله على دعم وإن كان ضئيلاً جداً (معدل الحماية الإسمي للمستلزمات)، وقد يرجع انخفاض قيمة الدعم إلى أن اتجاهات السياسة لزراعية المصرية تهدف إلى إلغاء الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج لتصبح متمشية مع

تكلفتها الاقتصادية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإسراف في استخدامها وللوصول إلى الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

٣- معامل الحماية الفعال لمحصول الفاصوليا: يتضح أن قيمة معامل الحماية الفعال بلغت نحو ٠,٧٤٥ مما يعني أن صافي أثر السياسة الاقتصادية (معدل الحماية الفعال) بلغ نحو ٢٥,٥٤٪ وهذا يعني أن القيمة المضافة بأسعار السوق لمحصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٢٥٣٨,١ جنياً للفدان أي حوالي ٧٤,٥٪ من القيمة المضافة بأسعار الحدود والتي تبلغ نحو ٣٤٠٨,٧ جنياً للفدان وهذا يعني أن محصول الفاصوليا لا يتمتع بحماية حكومية وأن السياسة الإنتاجية ليست في صالح منتجي الفاصوليا كذلك بوضوح وجود تشوهات سعرية في الأسواق المحلية.

جدول رقم (٣): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصولي الفاصوليا والبقلاء خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦).

المحصول	معامل الحماية الإسمي للتوقع	معامل الحماية الإسمي للمستزمات	معامل الحماية الإسمي للنتائج	معامل الحماية الإسمي للمستزمات	معامل الحماية الفعال	معامل الحماية الفعال	معدل الميزة النسبية تكلفة الموارد المحلية	معدل الدعم الحكومي للمنتجين	تكلفة سبسة الدم	ما يوفره إنتاج الفدان من الصلة الصعبة
الفاصوليا	٠,٧٦٥	٠,٩٢٩	٢٣,٥-	٧,٠٧٢-	٠,٧٤٥	٣٥,٥-	٠,٢٧٥	٠,١٠١	٠,٤٠٥	٦٦٣,١
البقلاء	٠,٨٦٩	٠,٩١٩	١٣,١-	٨,١٤٥-	٠,٨٥٩	١٤,١-	٠,٤٥٩	٠,١٤٨	٠,٥٩٩	٣٩٩,٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة للزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع للشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) لمحصول الفاصوليا: وقد تبين أن معامل تكلفة الموارد المحلية قد بلغ نحو ٠,٢٧٥ مما يعني أن هناك ميزة نسبية لمحصول الفاصوليا بمعنى أنه يلزم نحو ٠,٢٧٥ وحدة نقدية محلية من الموارد لتوليد وحدة نقد أجنبي مما يوضح أن إنتاج محصول الفاصوليا في مصر له ميزة نسبية مما يشير إلى أفضلية إنتاج محصول الفاصوليا محلياً دون استيراده من الخارج لمواجهة الاستهلاك المحلي، كما يشير أيضاً إلى استمرار ارتفاع تكلفة استيراد الفاصوليا من الخارج مقارنة بإنتاجه محلياً. ولقد قدر مقدار ما يوفره إنتاج الفدان من الفاصوليا من العملة الصعبة بنحو ٦٦٣,٠٦ دولار خلال فترة الدراسة.

٥- معدل الدعم الحكومي لمنتجي الفاصوليا: تبين أن معدل الدعم الحكومي لمنتجي محصول الفاصوليا خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو ٠,١٠١ ممّا يشيّر لأثر سياسة التحرر الاقتصادي على تكلفة مستزمات الإنتاج (الموارد المحلية).

٦- معامل تكلفة سياسة الدعم: تبين أن معامل تكلفة سياسة الدعم لمحصول الفاصوليا قد بلغت حوالى ٠,٤ خلال فترة الدراسة مما يعنى أن للقيمة المضافة تزيد عن تكلفة الموارد المحلية إذ أن ٠,٤ جنيهاً من تكلفة الموارد المحلية تعطى واحد جنيهاً كقيمة مضافة وهذا يدل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية.

(٢) : نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصول البازلاء:

١- معامل الحماية الإسمى لإنتاج البازلاء: تبين أن معامل الحماية الإسمى للنتائج من محصول البازلاء خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالى ٠,٨٦٩، وهذا يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة لمحصول البازلاء وذلك لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح مما يعنى انخفاض أسعار البازلاء المحلية عن مثيلتها العالمية، وقد يعنى ذلك أيضاً حصول مزارعى البازلاء على ما يعادل نحو ٨٦,٩٪ فقط من قيمة ناتجهم بالسعر العالمى مما يعنى أن نحو نسبة ١٣,١١٪ تمثل الدعم الذى يحصل عليه المستهلكين لهذا المحصول.

٢- معامل الحماية الإسمى لمستلزمات إنتاج البازلاء: يتضح أن قيمة معامل الحماية الإسمى لمستلزمات الإنتاج (مورد الإنتاج التجارية) لمحصول البازلاء خلال فترة الدراسة أقل من الواحد الصحيح الأمر الذى يعكس أن أسعار مستلزمات الإنتاج المستخدمة نقل قيمتها عن قيمتها العالمية. وقد بلغت قيمة معامل الحماية الإسمى للمستلزمات الإنتاجية حوالى ٠,٩١٩، أى أن المزارع يدفع نحو ٩١,٩٪ من قيمتها العالمية مما يعنى حصوله على دعم و إن كان ضئيلاً جداً (معامل الحماية الإسمى للمستلزمات) وقد يرجع انخفاض قيمة الدعم إلى أن اتجاهات السياسة الزراعية المصرية تهدف إلى إلغاء الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج لتصبح متمشية مع تكلفتها الاقتصادية وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإسراف فى استخدامها والوصول إلى الاستخدام الأمثل لها بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية للدولة.

٣- معامل الحماية الفعال لمحصول البازلاء: يتضح أن قيمة معامل الحماية الفعال بلغت نحو ٠,٨٥٩، مما يعنى أن صافى أثر السياسة الاقتصادية (معامل الحماية الفعال) بلغ نحو ١٤,٠٦٪، وهذا يعنى أن للقيمة المضافة بأسعار السوق لمحصول البازلاء خلال فترة الدراسة بلغت نحو ٢٠٩٣,٩ جنيهاً للقدان أى حوالى ٨٨٪ من القيمة المضافة بأسعار الحدود والتي تبلغ نحو ٢٣٧٣,٧ جنيهاً للقدان وهذا يعنى أن محصول البازلاء لا يتمتع بحماية حكومية وأن السياسة الإنتاجية ليست فى صالح منتجى الفاصوليا كذلك يوضح وجود تشوهات سعرية فى الأسواق المحلية.

٤- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) لمحصول البازلاء: وقد تبين أن معامل تكلفة الموارد المحلية قد بلغ نحو ٠,٤٥٩، مما يعنى أن هناك ميزة نسبية لمحصول البازلاء بمعنى أنه يلزم نحو ٠,٤٥٩ وحدة نقدية محلية من الموارد لتوليد وحدة

نقد أجنبي مما يوضح أن إنتاج محصول البازلاء في مصر له ميزة نسبية مما يشير إلى أفضلية إنتاج محصول البازلاء محلياً دون استيراده من الخارج لمواجهة الاستهلاك المحلي، كما يشير أيضاً إلى استمرار ارتفاع تكلفة استيراد البازلاء من الخارج مقارنة بإنتاجه محلياً. ولقد قدر مقدار ما يوفره إنتاج القدان من البازلاء من العملة الصعبة بنحو ٣٩٩,٥١ دولار خلال فترة الدراسة.

٥- معدل الدعم الحكومي لمنتجات البازلاء: يتبين أن معدل الدعم الحكومي لمنتجات محصول البازلاء خلال فترة الدراسة قد بلغ نحو ٠,١٤٨ مما يشير لأثر سياسة التحرر الاقتصادي على تكلفة مستلزمات الإنتاج (الموارد المحلية).

٦- معامل تكلفة سياسة الدعم: يتبين أن معامل تكلفة سياسة الدعم لمحصول البازلاء قد بلغت حوالي ٠,٦ خلال فترة الدراسة مما يعني أن القيمة المضافة تزيد عن تكلفة الموارد المحلية إذ أن ٠,٦ جنيهاً من تكلفة الموارد المحلية تعطي واحد جنيهاً كقيمة مضافة وهذا يدل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية.

رابعاً: المؤشرات التنافسية لمحصولي الفاصوليا والبازلاء في السوق العالمي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٥):

(١) : مؤشرات التنافسية للفاصوليا المصرية في السوق العالمي:

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى وجود ميزة نسبية ظاهرية للفاصوليا الجافة المصرية المصدر للسوق العالمي وإن كانت تلك الميزة النسبية الظاهرية متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة للميزة النسبية الظاهرية نحو ١٤,٥٤ عام ٢٠٠٠، وبلغت أدنى قيمة لها نحو ١,٢٠٦ عام ١٩٩٤.

كما تبين وجود ميزة تنافسية للفاصوليا الجافة المصرية في الأسواق العالمية وإن كانت تلك الميزة التنافسية متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى ميزة تنافسية للفاصوليا الجافة المصرية نحو ٧,٥٢٧ في عام ١٩٩٨، بينما بلغت أدنى قيمة لها عام ١٩٩٤ نحو ٠,٠١٦، ويشير كلا المؤشرين السابقين إلى أن الفاصوليا الجافة المصرية تعتبر سلعة تصديرية وإن كانت مصر تعتبر من ثاني دول العالم تصديراً للفاصوليا الجافة عام ٢٠٠٧. لذا يستلزم الأمر العمل على رفع المكنة التصديرية للفاصوليا الجافة المصرية في الأسواق العالمية خاصة في ظل منافسة العديد من الدول مثل كازاخستان وتركيا وبلغاريا وإندونيسيا لما يشكله تصدير الفاصوليا الجافة من تأثير هام على إجمالي الصادرات الزراعية المصرية.

وتضح أن نسبة اختراق الفاصوليا للأسواق العالمية تتذبذب خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة لنسبة الاختراق عام ١٩٩٧ نحو ٠,٠٠٨ بينما بلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٩٦ نحو ٠,٢٥٩ وتعتبر أسواق بلغاريا وإنجلترا وإيطاليا ونيوزيلندا أهم أسواق

يتم تصدير الفاصوليا المصرية لها. وتبين أن نسبة للتكثيف النسبي للعمالة المستخدمة في إنتاج الفاصوليا تتذبذب حول نفس المعدل خلال فترة الدراسة حيث بلغ أعلى تكثيف لاستخدام العمالة عام ١٩٩٥ نحو ٠,١٤٢ بينما بلغ أدنى تكثيف لاستخدام العمالة عام ١٩٩٩ نحو ٠,٠٧٧.

وتضح أن للمؤشر المركب للتنافسية لمحصول الفاصوليا الجافة أخذ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة للدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية للفاصوليا الجافة عام ٢٠٠٠ نحو ٤,٩٢٦، بينما بلغت أدنى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية عام ١٩٩٤ نحو ٠,٤٦٤، ويجب ملاحظة أن التذبذب للواضح للمؤشر المركب للتنافسية لمحصول الفاصوليا الجافة سوف يؤثر تأثيراً سلبياً ليس فقط على الصادرات المصرية من الفاصوليا الجافة ولكن على الصادرات لزراعية بصفة عامة، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود خطة تصديرية كفاء لتصدير الفاصوليا الجافة للأسواق العالمية.

(٢): مؤشرات التنافسية للباذلاء المصرية في السوق العالمي:

يتبين من بيانات الجدول رقم (٤) عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للباذلاء الخضراء المصرية المصدرة للسوق العالمي و ذلك خلال فترة الدراسة. ويتضح وجود ميزة تنافسية للباذلاء الخضراء المصرية إلى الأسواق العالمية وإن كانت تلك الميزة التنافسية ضئيلة جداً ومتذبذبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى ميزة تنافسية للباذلاء الخضراء المصرية عام ١٩٩٤ نحو ٠,٠٣٣، بينما بلغت أدنى قيمة للميزة التنافسية للباذلاء الخضراء المصرية عام ٢٠٠١ حوالي ٠,٠٠١٥، ويشير كلا المؤشرين السابقين إلى أن البازلاء الخضراء المصرية تعتبر سلعة تصديرية وإن كانت مصر تعتبر من أكبر خمس دول مصدرة للباذلاء الخضراء الطازجة عام ٢٠٠٧. لذا يستلزم الأمر العمل على رفع المكانة للتصديرية للباذلاء الخضراء المصرية في الأسواق العالمية خاصة في ظل منافسة العديد من الدول مثل تترانيا الاتحادية والهند وإندونيسيا وبريطانيا وباكستان واليابان.

كما يتضح أن نسبة لاختراق البازلاء للأسواق العالمية تتذبذب خلال فترة للدراسة حيث بلغت أدنى قيمة لنسبة الاختراق عام ٢٠٠٤ نحو ٠,٠٠٩، بينما بلغت أعلى قيمة لها عام ٢٠٠٠ نحو ٠,٢٥٤، وتعتبر أسواق نيوزيلندا وانجلترا وفرنسا والسعودية أهم أسواق يتم تصدير البازلاء المصرية لها. كما تبين أن نسبة للتكثيف النسبي للعمالة المستخدمة في إنتاج البازلاء الخضراء تتذبذب حول نفس المعدل خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى تكثيف لاستخدام العمالة عام ١٩٩٦ نحو ٠,٢٤٢، بينما بلغ أدنى تكثيف لاستخدام العمالة عام ١٩٩٤ نحو ٠,١٧٣.

وتبين أن المؤشر المركب للتنافسية لمحصول البازلاء للخضراء ضعيف جداً خلال فترة الدراسة حيث أنه لم يقترب من الواحد الصحيح، وقد بلغت أعلى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية للباذلاء الخضراء عام ٢٠٠٠ نحو ٠,١٦٤، بينما بلغت أدنى قيمة للمؤشر المركب للتنافسية عام ١٩٩٥ نحو ٠,٠٨٧، ويجب ملاحظة أن التذبذب الواضح للمؤشر المركب للتنافسية لمحصول البازلاء الخضراء سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على الصادرات المصرية من البازلاء الخضراء.

جدول رقم (٤): المؤشرات التنافسية لمحصولي الفاصوليا والباذلاء خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٥).

السنة	الفاصوليا				الباذلاء				
	الميزة النسبية الظاهرية	التنافسية الظاهرية	نسبة اختراق السوق	التكثيف النسبي للمصالح	المركب التنافسي	الميزة النسبية الظاهرية	التنافسية الظاهرية	نسبة اختراق السوق	التكثيف النسبي للمصالح
١٩٩٤	١,٢٠٦	٠,٠١٦	٠,٠٥٢	٠,١٣٥	٠,٤٦٤	٠,٠٣٦	٠,٠٣٣	٠,٠٩٦	٠,١٧٣
١٩٩٥	١,٤٨٦	٠,٣٥٠	٠,٠٤٥	٠,١٤٢	٠,٥٥٨	٠,٠١٤	٠,٠١٣	٠,٠٥٦	٠,١٩١
١٩٩٦	٢,٨٦٠	٢,٦٩٤	٠,٢٥٩	٠,١٠١	١,٠٧٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٨٩	٠,١٨١
١٩٩٧	١,٠٣٩ ٩	٢,١٠٦	٠,٠٠٨	٠,١٠٨	٣,٥٠٥	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,١٢٥	٠,٢٤٢
١٩٩٨	٤,٢٠١	٧,٥٢٧	٠,٠٢٩	٠,٠٩٩	١,٤٤٣	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,١٤٥	٠,٢٨٧
١٩٩٩	٦,٨٦٥	١,٣٠٣	٠,١٢٥	٠,٠٧٩	٢,٣٥٦	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٨٥	٠,٢٤٥
٢٠٠٠	١٤,٥٥٤ ٢	٦,٢٢٠	٠,١٥٦	٠,٠٨١	٤,٩٢٦	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٢٥٤	٠,٢٣٣
٢٠٠١	٣,٣٧٠	٣,١٧٤	٠,٠٩٨	٠,١١٤	١,١٩٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٨٦	٠,٢١٤
٢٠٠٢	١,٨٦٥	٣,٣٨٦	٠,٠٩٦	٠,١٠٩	٠,٦٩٠	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٦٧	٠,٢٠٨
٢٠٠٣	٢,٩٤٩	١,٥٦١	٠,٠٢٩	٠,٠٩٦	١,٠٢٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,١٥٧	٠,٢٠٣
٢٠٠٤	٥,٨١٩	٢,٩٤١	٠,٠٨٩	٠,١١١	٢,٠٠٦	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٩٦	٠,٢١٢
٢٠٠٥	٤,٥٦٦	١,٦١٤	٠,١٨٢	٠,١٣٣	١,٦٢٧	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٠٩	٠,٢٣٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org>

خامساً: نموذج التوازن الجزئي لمحصولي الفاصوليا و البازلاء:

يتناول هذا الجزء تحليل نموذج التوازن الجزئي لمحصولي الفاصوليا، والباذلاء والمتمثلة في التغيير في عوائد الحكومة والتغير في حصيللة النقد الأجنبي ومعدل التعريفية الجمركية ومعامل التعريفية الجمركية والتغير في فائض المنتجين والتغير في فائض المستهلكين ومؤشرات الكفاءة المتمثلة في العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج والعائد أو الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك وإجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية على المستوى القومي.

أولاً: نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئي للفاصوليا:

١- **التغير في عوائد الحكومة لمحصول الفاصوليا:** يتبين من نتائج نموذج التوازن الجزئي لمحصول الفاصوليا وأثره على التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) والموضحة بالجدول رقم (٥)، أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ على الترتيب بلغت عوائد الحكومة حوالي ٩،٢، ٥٨،٢ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ النقد الحكومي حوالي ٢٢،٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ كحد أقصى، في حين بلغت العوائد حوالي ٩،٧٧ مليون جنيه عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٢ كحد أقصى وذلك بمتوسط سنوي عن فترة الدراسة بلغ حوالي ٢٢ مليون جنيه كعائد في النقد الحكومي بانحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي ٢٥ مليون جنيه.

٢- **التغير في حصة النقد الأجنبي لمحصول الفاصوليا:** يتبين أن بزيادة الدعم الضمني خلال نفس الأعوام بلغت حصة الدولة من النقد الأجنبي حوالي ٤،٤، ٥،١ مليون جنيه على الترتيب، كما بلغت حوالي ١،٤٩ مليون جنيه كحد أدنى عام ٢٠٠٠، في حين بلغت حوالي ٥،٥ مليون جنيه كحد أقصى عام ١٩٩٤ وذلك بمتوسط سنوي بلغ نحو ٨ مليون جنيه عن الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) بانحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي ١٥ مليون جنيه.

٣- **معدل التعريف الجمركية:** يتبين أن بزيادة الدعم الضمني خلال نفس الأعوام بلغ معدل التعريف الجمركية حوالي ٠،١٣-، ٠،٦٢ على الترتيب، وقد بلغ معدل التعريف الجمركية حده الأدنى عام ١٩٩٩ في حين بلغ حوالي ٠،٠٢ كحد أقصى عام ١٩٩٦، ونظراً لأن معدل التعريف الجمركية سالب مما يعنى أن المنتج يحصل على دعم ضمني وبالتالي توجد ضرائب ضمنية يتحملها المنتج المحلي.

٤- **معامل التعريف الجمركية:** يتبين أن بزيادة الدعم الضمني خلال نفس الأعوام بلغ معامل التعريف الجمركية حوالي ٣،٣٣-، ٠،٥٠- على الترتيب، وقد بلغ معامل التعريف الجمركية حوالي ٢١،٣٧- عام ١٩٩٦ كحد أدنى في حين بلغ حده الأقصى عام ١٩٩٩.

جدول (٥): نتائج نموذج التوازن الجزئي لمحصول الفاصوليا وأثره على التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٦ (بالمليون جنيه)

السنوات	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الإنتاج	العائد أو الخسارة الاجتماعية في الاستهلاك	إجمالي العائد أو الخسارة الاجتماعية	الآثار التوزيعية للمستهلكين	الآثار التوزيعية للمنتجين	العائد أو الفقد الحكومي	الفرق في الصلة الأجنبية	معدل التعرّية الجمركية	معدل التعرّية الجمركية
١٩٩٤	٠,٦	١٢,٨	١٣,٤	١٤,٩-	٢,٥	١,١	٥,٥	٠,٠٧-	٦,٥٣-
١٩٩٥	٠,٩	٩,١	١٠	١٠,٦-	٣,٦	٣	٦,٩-	٠,٠٨-	٦,١١-
١٩٩٦	٠,٥	٢١,٦	٢٢,١	٢٥,٣-	٢	١,٣-	١,٥	٠,٠٢-	٢١,٣٧-
١٩٩٧	٢,٦	٢٧,٥	٣٠,١	٣١,٧-	١٠,٦	٩	٤,٤	٠,١٣-	٣,٣٣-
١٩٩٨	٥,٢	٣٣,٤	٣٨,٦	٣٧,٨-	٢٠,٤	٢١,١	٥,١	٠,٢٧-	١,٤٣-
١٩٩٩	١٣,٧	٥٥,٤	٦٩,٢	٦١,٢-	٥٠,٣	٥٨,٢	٥,١	٠,٦٢-	٠,٥٠-
٢٠٠٠	٦,٤	٢,١	٨,٤	٢,٤-	٢٥,١	٣١,٢	٤٩,١-	٠,٢٥-	١,٦٤-
٢٠٠١	٥,٦	٣٧,٤	٤٣	٤٢,٩-	٢٢,٦	٢٢,٧	١٠-	٠,١٧-	٢,٥٢-
٢٠٠٢	١٧,٧	٥١,٨	٦٩,٤	٥٧,٧-	٦٦,٢	٧٧,٩	٢٢,١-	٠,٤٧-	٠,٧٣-
٢٠٠٣	٩,٦	٦٦,٥	٧٦,١	٧٥,٩-	٣٨,١	٣٨,٣	٣,٨	٠,٢١-	١,٩٢-
٢٠٠٤	٢,٨-	٣٨,٢	٣٥,٤	٤٥,٣-	١٢,٤-	٢٢,٢-	١٠,٢-	٠,٠٦	٩,٢٦
٢٠٠٥	٤,٥-	٥١,٦	٥٦,١	٥٩,٨-	١٨,٦	١٤,٩	١١,٢-	٠,٠٩-	٥,٠٥-
٢٠٠٦	٧,٢	٥٤,١	٦١,٣	٦٢,٢-	٢٩,٣	٢٨,٣	١٦,٢-	٠,١٤-	٣,٠٦-
المتوسط	٦	٣٦	٤١	٤١-	٢١	٢٢	٨	.	.
الانحراف المعياري	٥	١٩	٢٣	٢٢	٢١	٢٥	١٥	.	.

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١)- وزارة للزراعة وإستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد للزراعي، أعداد متفرقة.

(٢)- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

(٣)- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب للتجارة السنوي، أعداد متفرقة.

٥- التغير في فائض المنتجين لمحصول الفاصوليا: وقد تبين أنه بزيادة الدعم

الضمني خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغت الآثار التوزيعية للمنتجين حوالي ١٠,٦، ٥٠,٣ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغت الآثار التوزيعية للمنتجين حوالي ١٢,٤- مليون جنيه عام ٢٠٠٤ كحد أنفي في حين بلغت حوالي ٦٦,٢ كحد أقصى عام ٢٠٠٢، وذلك بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢١ مليون جنيه عن الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) بإنحراف معياري بلغ حوالي ٢١ مليون جنيه.

٦- التغير في فائض المستهلكين لمحصول الفاصوليا: وقد تبين أنه بزيادة الدعم

الضمني خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغت الآثار التوزيعية للمستهلكين حوالي ٣١,٧-، ٦١,٢- مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغت الآثار للتوزيعية

للمستهلكين أُنشأها عام ١٩٩٩، في حين بلغت حوالي -٢,٤ مليون جنيه كحد أقصى عام ٢٠٠٠ وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالي -٤١ مليون جنيه عن الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) بإنحراف معيارى بلغ حوالي ٢٢ مليون جنيه.

٧- مؤشرات الكفاءة لمحصول الفاصوليا: تتمثل مؤشرات الكفاءة المستخدمة فى نموذج للتوازن الجزئى فى العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج وفى العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك وفى إجمالى العائد أو الخسارة الإجتماعية.

أ - العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج لمحصول الفاصوليا: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج نحو ٢,٦، ١٣,٧ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإنتاج حوالي -٢,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ كحد أدنى فى حين بلغ حوالي ١٧,٧ مليون جنيه كحد أقصى عام ٢٠٠٢ وذلك بمتوسط سنوى عن فترة للدراسة بلغ حوالي ٦ مليون جنيه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالي ٥ مليون جنيه، ويرجع الانخفاض فى صلقى خسارة المنتج إلى ارتفاع فى الأسعار المحلية للفاصوليا وكذلك الانخفاض فى استخدام المستزمت الإنتاجية وبالتالي فى التكاليف الإنتاجية.

ب- العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك لمحصول الفاصوليا: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغ العائد أو الخسارة الإجتماعية فى الإستهلاك حوالي ٢٧,٥، ٥٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ العائد أو الخسارة الاجتماعية فى الإستهلاك حوالي ٢,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ كحد أدنى، فى حين بلغ حوالي ٦٦,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٣ كحد أقصى وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالي ٣٦ مليون جنيه بانحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالي ١٩ مليون جنيه. و يرجع الارتفاع فى صلقى عائد المستهلك إلى ارتفاع فى الأسعار المحلية.

ج- إجمالى العائد أو الخسارة الاجتماعية لمحصول الفاصوليا: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغ إجمالى العائد أو الخسارة الاجتماعية حوالي ٣٠,١، ٦٩,٢ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ إجمالى العائد أو الخسارة الاجتماعية حوالي ٨,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ كحد أدنى، فى حين بلغ حوالي ٦٩,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ كحد أقصى وذلك بمتوسط سنوى بلغ حوالي ٤١ مليون جنيه عن الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) بانحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالي ٢٣ مليون جنيه. ويتضح من خلال ارتفاع صلقى العائد للمنتج وارتفاع المكاسب فى فائض المستهلك كذلك يلاحظ ارتفاع الإيراد الحكومى خلال فترة الدراسة.

ثانياً: نتائج تحليل نموذج التوازن الجزئى للبازلاء:

١- **التغير فى عوائد الحكومة لمحصول البازلاء:** يتبين من نتائج نموذج التوازن الجزئى لمحصول البازلاء الخضراء وأثره على التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦) والموضحة بالجدول رقم (٦)، تبين أنه بزيادة الدعم الضمنى خلال عامى ١٩٩٧، ١٩٩٩ على الترتيب، بلغ العائد أو الفقد الحكومى حوالى ١،٦٢٤، -٠،١٤٤ مليار جنيهه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ الفقد الحكومى حوالى ٦٠١ مليون جنيهه عام ٢٠٠٦ كحد أقصى، فى حين بلغت العوائد أقصاها عام ١٩٩٧ وذلك بمتوسط سنوى عن فترة الدراسة بلغ حوالى ١٣٣ مليون جنيهه كفقد فى النقد الحكومى بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى ٥٤٩ مليون جنيهه.

٢- **التغير فى حصيللة النقد الأجنبى لمحصول البازلاء:** تبين أن بزيادة للدعم الضمنى خلال نفس الأعوام بلغت حصيللة الدولة من النقد الأجنبى بلغت حوالى ١،٤٨٧، ٠،٠٤١ مليار جنيهه على الترتيب، وقد بلغت حصيللة النقد الأجنبى ألتاها عام ١٩٩٩، بينما بلغت أقصاها عام ١٩٩٧ وذلك بمتوسط سنوى عن فترة للدراسة بلغ حوالى ٣٨٢ مليون جنيهه بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى ٣٨١ مليون جنيهه.

٣- **معدل التعريفة الجمركية:** تبين أن بزيادة للدعم الضمنى خلال نفس الأعوام بلغ معدل التعريفة للجمركية حوالى ٠،٩٢، ٠،٤٢ على الترتيب وقد بلغ معدل التعريفة الجمركية حده الألتى عام ١٩٩٩، فى حين بلغ حده الأقصى عام ١٩٩٧، وذلك بمتوسط هندسى سنوى عن فترة للدراسة بلغ حوالى ٠،٦٨، بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى ٠،١٤، و نظراً لأن معدل التعريفة الجمركية موجب مما يعنى أن المنتج لا يحصل على دعم ضمنى ولا توجد ضرائب ضمنية يتحملها المنتج المحلى.

٤- **معامل التعريفة الجمركية:** تبين أن بزيادة للدعم الضمنى خلال نفس الأعوام بلغ معامل التعريفة الجمركية حوالى ٥،١٧، ١،٦٤ على الترتيب، وقد بلغ معامل التعريفة الجمركية حوالى ١،٦ عام ١٩٩٨ كحد أنى فى حين بلغ أقصاه عام ١٩٩٧ كحد أقصى، وذلك بمتوسط هندسى سنوى عن فترة للدراسة بلغ حوالى ٢،٢١ بإنحراف معيارى عن المتوسط بلغ حوالى ٠،٩٩.

جدول (٦) خفّاتج كقوؤج التوازن الجزئى لمحصول البازلء الخضرء وأشره على التجارة الخارجىة فى جمهورىة مصر العربىة خلال الفئرة ١٩٩٤ - ٢٠٠٦ (بالملىون جنىه)

المئوات	العائد أو الخسارة الإجماعىة فى الإنتاج	العائد أو الخسارة الإجماعىة فى الاستهلاك	إجمالى العائد أو الخسارة الإجماعىة	الأثار التوزىعىة للمستهلكىن	الأثار التوزىعىة للمنتجىن	العائد أو الفئد للحكومى	الفئق فى الصلة الأجنبىة	معدل التعرىفة الجمركىة	معامل التعرىفة الجمركىة
١٩٩٤	١٥٠	١١٠	٢٦٠	٢٢	١٢٣٠	١٢٨٠	٦٢	٠,٦٨	١,٨٥
١٩٩٥	٢٣٠	٦	٢٦٠	١٠٠	١٧٤٠	٢١٠٠	٧٢	٠,٥٧	١,٦٤
١٩٩٦	٢٠٢	٢٧٠	١٧٥	٢٣٥	٢٥٨٠	٢٥٢	٥٢٩	٠,٨٨	٢,٧٢
١٩٩٧	٧٨٦	٩١	٨٧٦	٨٧٥	١٢٦٠	١٦٢٤	١٤٨٧	٠,٩٢	٥,١٧
١٩٩٨	٢٤٠	٢١	٢٠	٢٢٠	١١٠٠	١٤٥٠	٤٣	٠,٤٨	١,٦
١٩٩٩	٢٤٠	٢٥	١١	٥٠٠	١٠٥٠	١٤٤٠	٤١	٠,٤٢	١,٦٤
٢٠٠٠	٦٤٠	١٥٠	٧٩٠	٢٧	٤٠٦٠	٤٥٨٠	١٨٥	٠,٦٢	١,٧٢
٢٠٠١	٤٣٠	١٥٠	٥٨٠	٢٧	٢٨٦٠	٢١٦٠	١٢٢	٠,٦٤	١,٧٥
٢٠٠٢	٢٢	٨١٠	٤٨٠	٢٤٨	٥٠٥٠	٢٠٥٠	٤١٥	٠,٨	٢,٤٦
٢٠٠٣	٧٢	١٠٢٠	٢١٠	٢٤٨	٦٢٦٠	٢٠٩٠	٥٦٩	٠,٨١	٢,٥٩
٢٠٠٤	٥٤٠	٥٧٠	١١٠٠	١١٨	٥٢٠٠	٥٢٢٠	٢٨٧	٠,٧	١,٩٢
٢٠٠٥	٤١	١١٧٠	٧٧٠	٢٥٢	٧٢٨٠	٤٦٢٠	٥٩٢	٠,٧٩	٢,٤٢
٢٠٠٦	٧٠	١١٥٠	١٢٢٠	٢٩٩	٧٧٧٠	٦٠١٠	٥٢٨	٠,٧٧	٢,٢٢
المئوسط	٦٧	٢٠٠	٢٧	١٩٧	٢٦٧٠	١٢٢٠	٢٨٢	٠,٦٨	٢,٢١
المعارى الأءرف	٢١٨	٦٠	٢٥٢	٢٤٦	٢٢٧	٥٤٩	٢٨١	٠,١٤	٠,٩٩

المصدر: جمعت وحسبت من:

- (١) - وزارة للزراعة وإستصلاح الأراضى، قطاع للشئون الاقصادىة، نشرة الاقصاد للزراعى، أءءاء مئرفقة.
- (٢) - البنك للمركزى للمصرى، للئرر السنوى، أءءاء مئرفقة.
- (٣) - منظمء الأءنىة وللزراعة (FAO)، كتاب للتجارة السنوى، أءءاء مئرفقة.

٥- التغىر فى فائض المنتجىن لمحصول البازلء: قء تبىن أنه بزىاءة الءعم الضمنى خلال عامى ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغت الأثار التوزىعىة للمنتجىن حوالى -١٢٦، -١٠٥ مىلىون جنىه خلال نفس الأعولم على التئرطب، وقء بلغت الأثار التوزىعىة للمنتجىن حوالى -٧٧٧ مىلىون جنىه عام ٢٠٠٦ كء أنى فى حىن بلغت لأصاها عام ١٩٩٩. وذلك بمئوسط سنوى عن فئرة للءرسة بلغ حوالى -٢٦٧ مىلىون جنىه بإءءرف معىارى بلغ حوالى ٢٢٧ مىلىون جنىه.

٦- التغىر فى فائض للمستهلكىن لمحصول البازلء: قء تبىن أنه بزىاءة للءعم الضمنى خلال عامى ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغت الأثار التوزىعىة للمستهلكىن حوالى -٨٧٥، -٥٠ مىلىون جنىه

خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغت الآثار للتوزيعية للمستهلكين أُنَهاها عام ١٩٩٩، في حين بلغت أُنَهاها عام ١٩٩٧ وذلك بمتوسط سنوي عن فترة للدراسة بلغ حوالي ١٩٧ مليون جنيه بإنحراف معياري بلغ حوالي ٢٤٦ مليون جنيه.

٧- مؤشرات الكفاءة لمحصول البازلاء: تتمثل مؤشرات الكفاءة المستخدمة في نموذج التوازن الجزئي في العائد أو الخسارة الإجتماعية في الإنتاج وفي العائد أو الخسارة الإجتماعية في الإستهلاك وفي إجمالي العائد أو الخسارة الإجتماعية.

أ- للعائد أو الخسارة الإجتماعية في الإنتاج لمحصول البازلاء: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغ للعائد أو الخسارة الإجتماعية في الإنتاج حوالي ٧٨٦، -٢٤ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ للعائد أو الخسارة الإجتماعية في الإنتاج حوالي -٦٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ كحد أدنى، في حين بلغ أُنَهاها عام ١٩٩٧ وذلك بمتوسط سنوي عن فترة للدراسة بلغ حوالي ٦٧ مليون جنيه بإنحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي ٢١٨ مليون جنيه. ويرجع الارتفاع في صافي خسارة المنتج إلى انخفاض في الأسعار المحلية للبازلاء وكذلك الارتفاع في استخدام المستلزمات الإنتاجية وبالتالي في التكاليف الإنتاجية.

ب- للعائد أو الخسارة الإجتماعية في الإستهلاك لمحصول البازلاء: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغ للعائد أو الخسارة الإجتماعية في الإستهلاك حوالي ٩١، ٣٥ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ للعائد أو الخسارة الإجتماعية في الإستهلاك حوالي -١١٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ كحد أدنى، في حين بلغ أُنَهاها عام ١٩٩٧، وذلك بمتوسط سنوي عن فترة للدراسة بلغ حوالي -٣٠ مليون جنيه بإنحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي ٦٠ مليون جنيه. ويرجع الارتفاع في صافي خسارة للمستهلك إلى انخفاض في الأسعار المحلية للبازلاء.

ج- إجمالي العائد أو الخسارة الإجتماعية لمحصول البازلاء: وقد تبين أنه بزيادة الدعم الضمني خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٩ بلغ إجمالي العائد أو الخسارة الإجتماعية حوالي ٨٧٦، ١١ مليون جنيه خلال نفس الأعوام على الترتيب، وقد بلغ إجمالي العائد أو الخسارة الإجتماعية حوالي -١٢٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٦ كحد أدنى، في حين بلغ أُنَهاها عام ١٩٩٧ وذلك بمتوسط سنوي عن فترة للدراسة بلغ حوالي ٣٧ مليون جنيه بإنحراف معياري عن المتوسط بلغ حوالي ٢٥٢ مليون جنيه. ويتضح من خلال تنبؤ صافي العائد للمنتج وارتفاع الخسائر في فائض المستهلك كذلك يلاحظ تنبؤ انخفاض في الإيراد الحكومي خلال فترة للدراسة وبالتالي ارتفاع الفرق في حسيمة النقد الأجنبي خلال فترة للدراسة.

المراجع

- (١)- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (٢)- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.
- (٣)- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (٤)- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات، القاهرة، بيانات غير منشورة.
- (٥)- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- (٦)- المركز العربي للإدارة والتنمية (مداك)، مقدمة في أدوات تحليل السياسات، برامج تحليل السياسات لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أكتوبر ١٩٩٩م.
- (٧)- سعد زكي نصار (دكتور)، مصطفى عبد الغنى عثمان (دكتور)، أثر سياسات التحرير الاقتصادي على التغيرات السعوية لمستلزمات الإنتاج والمنتج النهائى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، للمجلد الثامن، العدد الأول، مارس ١٩٩٨م.
- (٨)- سوزان عبد المجيد أبو المجد، أثر سياسات التحرير الاقتصادي على أرباحية الحبوب الغذائية الرئيسية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٦م.
- (٩)- شحاتة عبد المقصود السيد غنيم، الأثار الاقتصادية لسياسة التحرير الاقتصادي على أهم الحاصلات الزراعية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٩٧م.
- (١٠)- عاطف يوسف حنا ضيف، أثر التغيرات السعوية على إنتاج واستهلاك أهم المنتجات الزراعية في ظل التحرير الاقتصادي المصري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.
- (١١)- عبير بشير محمد خليل، تحليل اقتصادى للتجارة الخارجية للخضر والفاكهة المصرية مع بعض دول الاتحاد الاوروبى، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م.
- (١٢)- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، كتاب التجارة السنوي، أعداد متفرقة.

(١٣)- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة، أعداد متفرقة.

(١٤)- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، النشرة السنوية للأسعار الزراعية، القاهرة، أعداد متفرقة.

(١٥)- الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، <http://www.fao.org> ملحق رقم (١): تطور المتغيرات الاقتصادية لمحصول الفاصوليا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٦)

السنوات	المساحة ألف فدان	الإنتاجية طن للفدان	الإنتاج ألف طن	الإستهلاك ألف طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	الصادرات ألف طن	قيمة الصادرات مليون جنيه	إجمالي لتكاليف للفدان بالجنيه
١٩٩٤	١١,٥٢	١,٠٠٨	١١,٦٢	١٠,٤١	١١١,٦٣	١,٢١	٣,٠	٢١٤٥
١٩٩٥	١٤,٦١	٠,٩٥	١٣,٨٨	٦,٥٦	٢١١,٥٢	٧,٣٢	١٩,٠	٦١٩٧
١٩٩٦	٢٢,١	١,٠٦١	٢٣,٤٥	١٦,٠٩	١٤٥,٧٣	٧,٣٦	٢١,٠	١١٨٦,٤
١٩٩٧	٢٢,٦٢	١,٠٦١	٢٤	١٨,٥٧	١٢٩,٢٤	٥,٤٣	١٤,٠	١٢٢٦,٢
١٩٩٨	٢٢,٩٨	١,٠٦٧	٢٤,٥٢	٢٠,٣٩	١٢٠,٢٦	٤,١٣	٩,٠	١٣٤٣,٩
١٩٩٩	٢٧,٩٣	١,١٨٨	٣٢,١٨	٢٩,٣١	١١٣,٢	٣,٨٧	٧,٠	١٢٩٣,٣
٢٠٠٠	٢٦,٨٩	١,٢٢٩	٣٣,٠٤	٣١,٧٦	١٠٤,٠٣	١,٢٨	٣,٠	١٣٤٦
٢٠٠١	٣٤,٦٥	١,١٧٤	٤٠,٦٨	٢٤,٣٧	١٦٦,٩٤	١٦,٣١	٤٠,٠	١٤٨٣,٦
٢٠٠٢	٤٥,٩٥	١,١٥٢	٥٢,٩٤	٢٨,٨١	١٨٣,٧٦	٢٤,١٣	٤٧,٠	١٤١٧
٢٠٠٣	٤٧,٨٢	١,١٤٥	٥٤,٧٥	٤٠,٩٩	١٣٣,٥٧	١٣,٧٦	٣٣,٠	١٤٣٥
٢٠٠٤	٤١,١٢	١,٢٢٥	٥٠,٣٧	٢٨,٣٤	١٧٧,٧٤	٢٢,٠٣	٧٣,٠	١٥٧٢
٢٠٠٥	٤٦,٤٣	١,١٤٢	٥٣,٠٢	٣٢,١١	١٦٥,١٢	٢٠,٩١	٦١,٠	١٧٩٥
٢٠٠٦	٤٦,٤٣	١,١٤	٥٢,٩٣	٣١,٠١	١٧٠,٦٩	٢١,٩٢	٦٤,٠	١٩٥٤

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١)- وزارة للزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة

الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

(٢)- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ،

النشرة السنوية للأسعار الزراعية، أعداد متفرقة.

(٣)- منظمة الأغذية والزراعة، نشرة للتجارة السنوية، أعداد متفرقة.

ملحق رقم (٢): تطور المتغيرات الاقتصادية لمحصول البازلاء خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٦)

السنوات	المساحة ألف فدان	الإنتاجية طن للفدان	الإنتاج ألف طن	الإستهلاك ألف طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	الصادرات ألف طن	قيمة الصادرات مليون جنيه	إجمالي التكاليف للفدان بالجنيه
١٩٩٤	٢٢,٣٨	٤,٦٩٣	١٠٥,٠٠ ٣	١٠٤,١٥	١٠٠,٨ ٤	٠,٨٨	١,٣٠	١٠٤٣
١٩٩٥	٤٩,٨٣	٤,٣٩٣	٢١٨,٩ ١	٢١٨,٢٢	١٠٠,٣ ٢	٠,٦٩	٠,٨٠	١٠٨٧
١٩٩٦	٢٦,٩٣	٤,٧١	١٢٦,٨ ٦	١٢٦,٣٢	١٠٠,٤ ٣	٠,٥٤	٢,٢٠	١١٨٨,٥
١٩٩٧	٤٢,٨٩	٣,٥٨١	١٥٣,٥ ٩	١٥٣,٢١	١٠٠,٢ ٥	٠,٣٨	٢,٥٠	١٢٥٥,١
١٩٩٨	٥٢,٥٩	٣,٠٢١	١٥٨,٨ ٧	١٥٨,٤٣	١٠٠,٢ ٨	٠,٤٤	٠,٥٠	١٧٢٤
١٩٩٩	٥٤,٥	٣,٤٧٢	١٨٩,٢ ١	١٨٨,٨٩	١٠٠,١ ٧	٠,٣٢	٠,٣٠	١٧١٨,١
٢٠٠٠	٨٣,٦٢	٤,٠٦٧	٣٤٠,١	٣٤٠,٠٦	١٠٠,٠ ١	٠,٠٤	٠,١٠	١٧٥٥
٢٠٠١	٥٦,٧٩	٤,٠٠١	٢٢٧,٢ ٣	٢٢٦,٩٩	١٠٠,١ ١	٠,٢٤	٠,٤٠	١٧٣٧,٥
٢٠٠٢	٥٦,٠٢	٤,١٨٥	٢٢٤,٤ ٤	٢٣٣,٢٦	١٠٠,٥ ١	١,١٨	٣,٤٠	١٦٠٩,٨
٢٠٠٣	٦٢,٥٦	٤,١١٧	٢٥٧,٥ ٨	٢٥٧,٣١	١٠٠,١	٠,٢٧	٠,٩٠	١٧٦١
٢٠٠٤	٦٦,٩٢	٤,٣٨٥	٢٩٣,٤ ٦	٢٩٢,٩٢	١٠٠,١ ٨	٠,٥٤	١,٢٠	١٩٥٦
٢٠٠٥	٦٦,٦٧	٤,٣٥٢	٢٩٠,١ ٣	٢٨٨,٦٤	١٠٠,٥ ٢	١,٤٩	٥,١٠	٢١٢٩
٢٠٠٦	٦٦,٦٧	٤,٣٥٢	٢٩٠,١ ٣	٢٨٨,٦٣	١٠٠,٥ ٢	١,٥	٥,٢٠	٢٣٥٦

المصدر : جمعت وحسبت من:

- (١) - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
- (٢) - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، النشرة السنوية لأسعار الزراعية، أعداد متفرقة.
- (٣) - منظمة الأغذية والزراعة، نشرة للتجارة السنوية، أعداد متفرقة.

ENGLISH ABSTRACT**COMPETITIVENESS AND EFFICIENCY INDICATORS
OF EXPORT CROPS OF BEANS AND PEAS TO
FOREIGN MARKETS.****BY****NINA NABILA MOHAMED BASUONY - WAHEED MOHAMED
ELBOLONY AND AMIN ABDEL-RAOUF ELDOKLA.**
Researcher, Agric. Economic Res Institute, Agric. Res. Center**ABSTRACT**

Study aimed at identifying the Competitiveness and efficiency indicators and economic effects on the prudent Egyptian export and import of vegetables (beans and peas). The study achieved its objectives through the use of statistical analysis, some descriptive standards and analytical and statistical standards, through the use of mathematical averages, percentages and annual growth rates of the changes under consideration, as well as to assess some policy analysis; matrix transactions during the period (1994-2006) has been estimated as The Composite Index on account of the competitive and comparative advantage and account for the apparent intensification of employment and the relative proportion of the world market penetration of beans and peas and strategy driven during the period (1994-2006). In addition to that, the estimated partial equilibrium model for beans and peas, and strategy driven during the period (1994-2006).

Results of the study on the most important set of facts:

1- Estimated annual production increase of beans and peas about, 4.57 tons, 16.31 tons respectively during the study period (1994-2006).

2- Recorded net revenue of local beans about shortage of 1898.22 L.E estimated at 52.14% from those of some economic 2887.92 L.E. As for prices, per fedan net revenue of local peas is estimated at about 1236.39

L.E shortages of about 40.74% of its economic of about 1740.05 L.E during the study period.

3- As the amount of production compared with the provision of hard currency for beans and peas hard currency around 663.06 L.E to 399.51 L.E, respectively during the study period.

4- Noted that the fluctuation of the rate of penetration clear and competitive composite index of beans and peas during the period (1994 - 2006) which will. Adversely affect not only on the Egyptian exports of these commodities, but on agricultural exports in general, which indicates the absence of an efficient export plan to export such goods to world markets.

5- Showed that by increasing the tacit support a total return of the social beans and peas about 41 million pounds, 37 million pounds respectively during the study period.